الإبهام عند المحدثين

إعداد

الدكتور ياس حميد مجيد محمد السامرائي

مدير مركز البحوث والدراسات الإسلامية

في الجامعة الإسلامية – بغداد

الحمد لله رب العالمين بجميع وجوه المحامد على نعمه وآلائه، الذي لا يعزبُ عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وهو الغالب على أمره، يهب العلم لمن يشاء من عباده، وبالقدر الذي يريد، وهو الحكيم العليم سبحانه: أبهم أموراً عظيمة فيما سجله القلم وحواه الكتاب، ونصب الدلائل والآيات؛ لكشف غوامض حكمه العلية، ومبهمات شؤونه الخفية فاقتنص فرائدها أئمة أعلام، وندّت عن آخرين، إذ جعل فوق كل ذي علم عليماً.

والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيدّنا وحبيبنا محمد الذي فتح اللّه به أعيناً، وقلوباً غلفاً، وآذاناً صمّاً، وأنقذ به من الهلكة إلى الرشد، وهدى به إلى صراط مستقيم، وعلى آله وصحبه وكلّ من آمن به وختم له بخاتمة الراجين والناجين ... آمين.

أمّا بعد: فهذا بحث سطرته ونمقته بُغية التّجلية لحقيقة هذا النوع من علوم الحديث، وهو نوع خاص بأسماء الرواة وما يلزم لمعرفتهم معرفة توجب لهم العدالة، وتلزم الأخذ بمروياتهم على شروطها وقواعدها.

ولم يصل إلى علمي أن أحداً من الباحثين نشر بحثاً تحت هذا العنوان (الإبهام عند المحدثين – قسم مصطلح الحديث) أو قريباً منه.

وقد اشتمل هذا البحث على: تمهيد، وستة مطالب، وخاتمة.

التمهيد: اقتصرت فيه على بيان (مدرك وأصل مشروعية البحث عن الغوامض والمبهمات في الأسماء الواردة في المتون والأسانيد).

المطلب الأول: تعريف الإبهام في اللغة واصطلاح المحدثين.

المطلب الثاني: اهتمام المحدثين بنوع المبهمات والكشف عنها، وأهم ما ألفوا في المبهمات والغوامض.

المطلب الثالث: بيان فوائد معرفة الأسماء المبهمة.

المطلب الرابع: الطرق الموصلة إلى الكشف عن المبهمات والغواصض.

المطلب الخامس: الدوافع والأسباب إلى تحمل الراوي: على أن يورد النص أو الإسناد وفيه مبهم.

المطلب السادس: حكم المبهمات عند المحدثين والأصوليين.

الخاتمة بيان أهم نتائج البحث.

هذا – واللّه وليّ التوفيق –.

كتبه

الدكتور ياس عبد الحميد السامرائي

مدير مركز البحوث والدراسات الجامعة الإسلامية – بغداد

غرّة محرم الحرام / ١٤٢٦هـ

٢٠٠٥/٢/١٠م

التمهيد

في بيان مدرك وأصل البحث عن المبهمات والغوامض في السنة النبوية المشرفة

إنّ علم الحديث من أنفس العلوم الشرعية، ومن جملة علومه ومسائله الزاهرات النيرات: معرفة ما يقع في (متون الرواية الحديثية وأسانيدها) من الأسماء المبهمات[1]؛ فإنه يترتب عليها فوائد كثيرة يعرفُها المختصون بالدراسات القرآنية والحديثية. فقد جاءت الأخبار والأحكام في الكتاب الكريم والسنة النبوية المشرفة، أحياناً ببيان مَن نُسبت إليه، وأحياناً بإبهامه وعدم ذكر اسمه في المتن، أو الإسناد، وذلك: بأن يكتفي الراوي بذكر كنية المرويّ عنه، أو لقبه، أو بيان جنس نوعه من كونه رجلاً أو امرأة بحسب الأمر المناسب للمقام في الحالين.

ولما كانت النفوس مجبولة على تقصي واستكمال المعرفة بقدر ما تهيأت لها من الأسباب الموصلة إلى ذلك، وجد جماعة من العلماء أنفسَهم مدفوعة إلى كشف الإبهام الواقع في متون الأحاديث أو أسانيدها بأي طريق يوصل إلى البيان الذي يُحسُّ الباحث بعده ببرد اليقين وبلجه ووضوحه.

وقد ظهرت بواكير هذا النوع من علوم الحديث، منذ زمان المبعث والرسالة المحمديّة، فقد سأل الصحابة رسول الله ﷺ، عن بعض المبهمات، كما سأل الصحابة بعضهم بعضاً ممن يعرفون أنّ لديه العلمَ ببيان المبهم لوقوفه عليه، أو وضوحه عنده، لسبب من الأسباب[2]. من ذلك: ما أخرجه الترمذي[3] من رواية: فروة بن مسيك المرادي[4] - رضي الله عنه - قال: ((وأنزل في سبأ ما نزل، فقال رجل: يا رسول الله: وما سبأ ؟ أرض أم امرأة ؟ فقال: ليس بأرض ولا امرأة، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب، فتيامن منهم ستة وتشاءمَ منهم أربعة، فأما الذين تشاءموا: فلخم، وجذام، وغسان، وعاملة، وأما الذين تيامنوا: فالأزد، والأشعريّون، وحمير، وكندة، ومذحج، وأنمار، فقال رجل: يا رسول الله: وما أنمار ؟ قال: الذين منهم خثعم، وبجيلة)). أهـ.

ولعلّ حَبر الأمة وربانيها عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، كان أشد الصحابة حرصاً وكلفاً في طلب معرفة (المبهم) والتفتيش عن: أسماء من جاء في حقهم خبر لم يَبِنْ فيه اسمهم، أو أبهموا، ولهم ذكر في نصٍ من قرآن أو سنةٍ؛ فقد أورد ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى الأنصاري الأندلسي)[5] بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ظلّ يطلب

---

(1) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي ٨٥٣/٢ بعناية أبي قتيبة الفاريابي، مطبعة الكوثر، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، بيروت.

(2) انظر: المقدمة لكتاب الخطيب البغدادي (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) بقلم الدكتور عز الدين علي السيد، ط الخانجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

(3) جامع الترمذي (محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي)، رقم الحديث (٣٢٢٢) تفسير سورة سبأ.
وانظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير الدمشقي ٥٣٠/٣ قصة سبأ فقد استوفى الكلام عن سبأ، وطرق الحديث والحكم عليه.

(4) انظر: ترجمته في (الإصابة في تمييز الصحابة) ٢٠٥/٣، ط السعادة - مصر.
وتأمل في معرفة النبي ﷺ لقبائل العرب وهو الذي لم يرحل كثيراً، ولم يغادر الجزيرة ومكة منها إلا قليلاً.

(5) انظر: المبهمات لابن بشكوال: الخبر ١٥٨.
وانظر: ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٣٩/٤.

معرفة((الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله)) مدّة طويلة حتى وصل إلى بيانه ومعرفته،

وأنه ((ضمرة بن جندب رضي الله عنه))[1].

ومن ذلك أيضاً: ما أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3] بسندهما عن: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أنه مكث سنة يريد أن يسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فما يستطيع أن يسأله هيبة له، حتى خرج أمير المؤمنين حاجّاً، فخرج ابن عباس معه – وقد سنحت فرصة بالسؤال – فقال: قلتُ: يا أمير المؤمنين: من المرأتان اللتان تظاهرتا على رسول الله ﷺ من أزواجه ؟ فقال: تلك حفصة وعائشة.

قلتُ: هذا هو الأصل والمدرك في مشروعية البحث والتفتيش عن ((الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)) ومعرفة أسمائها وأعيانها.

المطلب الأول

تعريف الإبهام في اللغة واصطلاح المحدثين

الإبهام في اللغة:

دلّ تعريف أهل اللغة ((للإبهام)) على أنه:

الأمر المستبهم المستغلق المخفي الذي لا يستبين ولا يتميز.

ولشدة الاستغلاق فيه: لا يُدرى كيف يُهتدى لمعرفة إزالة الإبهام.

ولشدة الالتباس فيه: لا يُعرف معناه ولا بابُه، فهو عندهم: المستغلق المُعمّى من جميع الجهات. وهذه هي المعاني اللغوية التي تحصلت – عندي - من مجموع ما ورد عند اللغويين إذ قالوا: (طريق مبهم): إذا كان مستغلقاً خفياً لا يستبين، وقالوا: (ضربه فوقع مبهماً) أي مغشياً عليه لا ينطق ولا يميز. وقالوا: (وقع في بُهمة لا يتجه لها) أي وقع في خطة شديدة. وقالوا: (البُهم) جمع بُهمة بالضم: وهي مشكلات الأمور. وقالوا: (ليل بهيم): لا ضوء فيه إلى الصباح.

وقال الأزهري: المبهم: المستغلق المعمّى من جميع الجهات، وأما ما كان من الأمور المشكلة فلا يسمى

---

(1) انظر: الإصابة ٢١١/٢، وكذا ٢٦٣/١، و ٤٩٥/١.
وانظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥٤٣/١ سورة النساء – الآية (١٠٠).
وانظر: فتح القدير للشوكاني ٥٠٦/١، والبرهان للزركشي ١٥٢/١.
والخبر عند ابن بشكوال: أخرجه أبو يعلى وابن أبي حاتم والطبراني بسند رجاله ثقات.
(2) انظر: صحيح البخاري ٣٦/٧ باب موعظة الرجل ابنته حال زواجها.
(3) انظر: صحيح مسلم ١٩٠/٤-١٩٣ باب الإيلاء واعتزال النساء.
وانظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٨٩/٤ سورة التحريم – جزء من آية (٤).

مبهماً، وإنما هو (المشكل)[1].

ونازع ابن قتيبة في ذلك فقال:

(قول القائل: إن نزلت به إحدى المبهمات – إنها مبهمة - يريد بها مسألة معضلة مشكلة، وإنما قيل لها: مبهمة؛ لأنها أبهمت عن البيان، كأنها أصمتت، فلم يُجعل عليها دليلٌ ولا إليها سبيلٌ)[2].

قلت: قول اللغويين: المبهم: كلام لا يعرف له وجه يؤتى منه بيان، وقول الأزهري: وأما ما كان من الأمور المشكلة فلا يُسمى مبهماً، وإنما يُسمى مشكلاً هو الذي يعنينا في بحثنا هنا عن (الإبهام عند المحدثين) من حيث اللغة، والله أعلم.

الإبهام في اصطلاح المحدثين:

قالوا: هو من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء[3]. وقيل: هو ما في إسناده راو لم يُسمَّ سواء كان رجلاً أو امرأة[4].

وأورد على الثاني: أنه تعريف قاصر؛ إذ هو خاص بمبهم الإسناد فقط.

وعرّفه الحافظ السخاوي بقوله: ((ومبهم الرواة من الرجال والنساء)) هو: ما لم يُسمَّ في بعض الروايات أو جميعها، اختصاراً أو شكاً ونحو ذلك[5].

قلت: لا يخفى أن السخاوي قد ضمَّ إلى التعريف طرفاً من الأسباب الدافعة إلى الإبهام في الرواية[6].

المطلب الثاني

اهتمام علماء الحديث بنوع المبهمات، وطلب الكشف عنها والتأليف فيها

المسألة الأولى: اهتمام علماء الحديث بنوع المبهمات والكشف عنها:

ألقى المحدثون – لهذا النوع من علوم الحديث – بالهم واهتموا به بقدر الفوائد والعوائد المقتنصة من وراء البحث والتفتيش عن بيان وكشف الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، وبذلوا الجهد في معرفة الطرق الموصلة إلى معرفة (المبهم) في الرواية سنداً ومتناً، وألفوا في ذلك المؤلفات.

---

(1) انظر: مجموع ما ورد هنا عند أهل اللغة: مختار الصحاح للرازي المتوفى سنة (٦٦٦هـ)، صفحة ٦٨، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩م.
وانظر: لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الأفريقي: مادة (بهم) ٢٧٩/١-٢٨١.

(2) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري ٦١/٢ بعناية الدكتور عبد الله الجبوري.

(3) انظر: التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق في مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، بعناية الشيخ المحدث راغب الطباخ الحلبي، ص ٣٧٥، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية.
وانظر: منهج النقد - في علوم الحديث – للدكتور نور الدين عتر ١٦٣.

(4) انظر: تهذيب تاريخ ابن عساكر للعلامة عبد القادر بدران ٢٦/٢.

(5) فتح المغيث للسخاوي ٣٠١/٣ مبحث (المبهمات).

(6) انظر: المطلب الخامس: الدوافع والأسباب إلى تحمل الراوي: على أن يورد النص أو الإسناد وفيه مبهم.

ومعلوم: أن غرض المحدثين من دراسة هذا **النوع المتعلق بعلم أسماء الرواة**، هو معرفة المبهم الوارد ذكره في الإسناد أو المتن؛ لأن من شروط قبول الرواية: عدالة الناقل، والعدالة مبنية على معرفة وافية برفع الجهالة عنه وبراءته مما يجرحها[1].

والناقل للرواية مبهم مستغلق ومعضل مشكل فهو من هذه الجهةِ ومجهولَ العين سواءٌ حتى يأتي دليل يكشف عن: حاله أو اسمه فيعرف: أهو ثقة فيحتج به، أم مجروح فلا تقوم بروايته حجّة – على تفصيل – ليس هذا موطن بسط الكلام فيه.

المسألة الثانية: الكتب التي ألّفها المحدثون في (المبهمات والغوامض):

ولأهمية هذا النوع من علوم الحديث صنّف العلماء فيه المصنفات المطوّلة والمختصرة – وها هي مرتبة بين يديك ترتيباً زمانيّاً، فخذها من غير كدٍّ ولا عناء، وكان الناسُ في تطلب مثل هذا يرحلون.

١ ـ الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة (٤٠٩هـ): هو أول من صنف في هذا النوع من علوم الحديث فيما يعلم وكتابه هو: (الغوامض والمهملات).

٢ ـ الحافظ المؤرخ الأديب: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ (الخطيب البغدادي) المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، وكتابه هو: (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة).

٣ ـ أبو عبد الله محمد بن طاهر المقدسي الشيباني المتوفى سنة (٥٠٧هـ)، وكتابه هو: (إيضاح الإشكال فيمن أبهم اسمه من النساء والرجال)، وزاد فيه من النفائس ما لا توجد في غيره، إلا أنه لم يتوسع فيه وذكر فيه ما ليس من (المبهمات).

٤ ـ الحافظ المتقن أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى الأنصاري الأندلسي المعروف بـ (ابن بشكوال) المتوفى سنة (٥٧٨هـ)، و عنوان كتابه:

(الغوامض والمبهمات) جمع فيه (ثلاث مئة وواحداً وعشرين) حديثاً، إلا أنه غير مرتب، فهو عسر في طلب الحديث ومعرفته منه.

٥ ـ الحافظ المؤرخ والمفسر الأديب أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بـ (ابن الجوزي البغدادي) المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، وقد اختصر كتاب (الخطيب البغدادي) وضمنه كتابه (تلقيح فهوم أهل الأثر ...)، وذكر أشياء لم يذكرها الخطيب البغدادي.

٦ ـ الإمام الفقيه التقي أبو زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، وكتابه: اختصار آخر لكتاب الخطيب البغدادي.

---

(1) انظر: كتب مصطلح الحديث مبحث العدالة في تعريف الحديث الصحيح لمعرفة العدالة وشروط تحققها، وطرق إثباتها، وما هي قوادح العدالة فليست هذه المعلومات من لوازم البحث.

قال الإمام النووي في التقريب: (وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب، وهذبته ورتبته ترتيباً حسناً وضممت إليه نفائس ورتبته على الحروف بالنسبة للرواة.

قلت: وسماه: (الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات) وقد طبع -- ملحقاً بكتاب (الخطيب البغدادي)، بعناية الدكتور عز الدين علي السيد، ط القاهرة.

٧ ـ الإمام المحدث الحافظ أبو بكر محمد بن أحمد القسطلاني المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، وعنوان كتابه: (الإفصاح عن المعجم عن إيضاح الغامض والمبهم)، وذكر في فاتحة الكتاب: أنه تدبّر ما وضعه وصنعه الحافظ ابن بشكوال الأنصاري الأندلسي، وكذا تعليقات ابن طاهر المقدسي الشيباني في هذا الباب، فقام بالجمع بين الكتابين مع زيادات قليلة زادها.

٨ ـ المحدث الفقيه سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بـ (ابن الملقن) الأندلسي المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، وكتابه اختصار آخر لكتاب ابن بشكوال الأندلسي -- مع حذفٍ لأسانيده واقتصاره على المقصود منه وهو بيان (المبهم).

٩ ـ المحدث أبو الفضل عبد الرحمن بن سراج الدين البلقيني المتوفى سنة (٨٣٤هـ)، ألف كتاباً في هذا الشأن مقتصراً فيه على (مبهمات صحيح البخاري)، وأسماه (الإفهام بما وقع في صحيح البخاري من الإبهام).

١٠ ـ المحدث ولي الدين أبو زرعة أحمد بن الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٣٦هـ)، وكتابه هو: (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد).

وقد أثنى عليه السيوطي في (تدريب الراوي) فانظره فيه[1].

١١ ـ الحافظ الفقيه أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، فإنه كتب في (هدي الساري ـ مقدمة ـ فتح الباري) ما يتعلق بمبهمات صحيح البخاري، وقد أربى فيه على من سبقه.

قلت: وحذا حذوه وسار في ضوء هديه المحدث بدر الدين محمود بن أحمد العيني في كتابه (عمدة القاري شرح صحيح البخاري).

١٢ -- المحدث الناقد أبو ذرّ أحمد بن الإمام الحافظ برهان الدين المعروف بسبط ابن العجمي المتوفى سنة (٨٨٤هـ).

ألف كتاباً في المبهمات اقتصره على (مبهمات صحيح مسلم)، وسماه (المعلم بمبهمات صحيح مسلم)، طبع بعناية (أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان).

هذا آخر ما وقفت عليه في (المبهمات من المصنفات) في هذا النوع من علوم الحديث التي توالى على التأليف فيها هؤلاء المحدثون الأعلام عليهم وعلينا معهم رحمات الله العليم العلام.

---

(1) انظر: تدريب الراوي: مبحث المبهمات، وإنما لم نذكر رقم الصفحة؛ لاختلاف الطبعات لهذا الكتاب، ولكن ذكرنا موضعه وهو (المبهمات).

المطلب الثالث

بيان فوائد معرفة الأسماء المبهمة

قلنا – فيما سبق -: إن غرض المحدثين من دراسة هذا النوع من أنواع علوم الحديث المتعلقة بأسماء الرواة هو: معرفة المبهم؛ لما فيه من الفوائد المهمة التي تُعيّن المبهم وترفع الإشكال فيه، سواء أكان في المتن أم في الإسناد.

ومن هنا: فالفوائد التي تتعلق بالكشف عنها في المتن كثيرة، منها:

١ – تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإنَّ النفس متشوفة إلى الكشف عنه[١].

ومثاله: ما أخرجه أبو يعلى وابن أبي حاتم والطبراني بسند رجاله ثقات قال: خرج ضمرة بن جندب من بيته مهاجراً فقال لقومه: احملوني فأخرجوني من أرض الشرك إلى رسول الله ﷺ، فمات في الطريق قبل أن يصل إلى النبي ﷺ، فنزل الوحي ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾[٢].

قال الحافظ ابن بشكوال: يحكى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ظل يطلب معرفة (الذي خرج من بيته مهاجراً ...) أربع عشرة سنة[٣]. والله أعلم.

٢ – أن يكون في الحديث منقبة لذلك (المبهم) فيستفاد بمعرفته فضيلته[٤]، فينزل منزلته؛ لما روت عائشة رضي الله عنها وعن أبيها أنها قالت: (أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم)[٥].

ولا شك أن معرفة فضائل الرجال والنساء فضيلة والتنويه بها شأن أهل المروءة.

مثاله: ما أخرجه البخاري في (علامات النبوة)[٦] من رواية البراء قال: قرأ رجل الكهف، وله دابّة مربوطة فجعلت الدابة تنفر، فنظر الرجل فإذا سحابة قد غشيته، أو ضبابة، ففزع الرجل إلى النبي ﷺ، قلت: سمّى النبي ﷺ ذلك الرجل ؟ قال: نعم. قال: اقرأ فلان؛ فإنَّ السكينة نزلت عند القرآن أو للقرآن.

قال الخطيب البغدادي: والرجل القارئ كان أسيد بن حضير رضي الله عنه. وساق على ذلك حجة ودليلاً[٧]، وهو كما قال.

---

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) سورة النساء: جزء من الآية (١٠٠).
(٣) سبق بيانه وتخريجه في (المقدمة) وقلنا: انظر: ابن بشكوال: الخبر (١٥٨).
(٤) تدريب الراوي ٨٥٤/٢.
(٥) انظر: مقدمة صحيح مسلم ٥/١.
(٦) صحيح البخاري ٢٤٥/٤ علامات النبوة.
وانظر: صحيح البخاري: فضائل القرآن: فضل سورة الكهف: رقم الحديث (٥٠١١، و ٥٠١٨) نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن ٣٣٢/٦.
(٧) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (٤-٥)، و (٧-٨).
وانظر: ترجمة (أسيد بن حضير) في الإصابة ٤٩/١.

٣ – أن تشتمل الرواية على: نسبة فعل غير مقبول من ذلك المبهم، أو على: قصدٍ مخالف لظاهر فعله، فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة – وخصوصاً إذا كان ذلك المبهم من المنافقين –.

فالأول: مثل: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده[١] من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل من اليهود أستسلفه ثوباً إلى ميسرة، فأتيته فقلتُ: أسلف رسول الله ﷺ ثوبين إلى ميسرة، فقال لي: اجلس، فجلست حتى فرغ من بيعه وشرائه، ثم التفتَ إليَّ فقال: والله ما لصاحبك زرع ولا ضرع فمن أين يعطيني ؟ قال أنس: فلم يعطني شيئاً، فأخبرت بذلك رسول الله ﷺ فقال: كذب عدو الله ! أنا خير من بايع، لأن يلبس أحدكم ثوباً من رقاع شتى خير له من أن يأخذ بأمانته ما ليس عنده.

قال أبو بكر الخطيب البغدادي: اسم هذا الرجل الذي التمس رسول الله ﷺ منه إسلافه ثوبين (خليق)، وأورد الخطيب بسنده ما يؤيد ذلك[٢].

والثاني: وهو أن تشتمل الرواية على: قصد مخالف لظاهر فعله:

مثاله: حديث سهل بن سعد عند (البخاري)[٣]: (أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال النبي ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ، رجل لا يدع لهم شاذة ولا نادّة إلا أتبعها فضربها بسيفه، فقالوا: ما أجزأ منا اليوم أحدٌ كما أجزأ فلان ! فقال رسول الله ﷺ: أما إنه من أهل النار ...) الحديث.

قال الخطيب البغدادي: هذا الرجل من المنافقين، واسمه قزمان. وهذه القصة كانت يوم أحد[٤].

٤ – أن يكون (المبهم) سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته النسخ أو عدمه إن عرف[٥] زمان ذلك الصحابي ومدى علاقته بالرواية .. كأن يخبر عن قصة قد شاهدها وحضرها.

---

(١) مسند الإمام أحمد: رقم الحديث (١٣٥٩٤).

(٢) انظر: الأسماء المبهمة ٥٨-٥٩. وانظر: تعليق الدكتور عز الدين علي السيد ص ٥٨، وقارن بينه وبين ما جاء في (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) للحافظ العسقلاني ٨٥، ط دار الكتب العلمية، بعناية أيمن صالح شعبان.
فقد قيل: إن الرجل نصراني وليس يهودياً، كما في مسند أحمد.
وانظر: تدريب الراوي ٨٥٤/٢ نقلاً عن (المستفاد) لأبي زرعة بن عبد الرحيم العراقي، لترى أن ما ذكرناه هنا بقولنا: (أن تشتمل الرواية على نسبة فعل غير مقبول من ذلك المبهم) أولى من قول: (أن تشتمل الرواية على نسبة فعل غير مناسب إليه): كيف وهو يهودي ... فكيف لا يناسبه مثل هذا الامتناع فتأمل !!

(٣) صحيح البخاري ١٦٨/٥-١٧٠ غزوة خيبر.
وانظر: صحيح البخاري ٨٨/٤ باب إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، و ١٢٨/٨ القدر، و ١٥٤/٨.
وانظر: فتح الباري ٥٨٣/٧، ط مكتبة الصفا، بعناية محمود بن الجميل، غزوة خيبر. قال: لكن جزم ابن الجوزي في (مشكله) بأن القصة التي حكاها سهل بن سعد وقعت بأحد.
قلت: ومال الخطيب إلى هذا، كما نقلناه عنه هنا.

(٤) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ٥٨-٥٩. وانظر: البداية والنهاية ٣٦/٤ لترى الاختلاف في تعيين الغزوة. وانظر: الأسماء المبهمة ٢٧٥، ٣٧٣ في ذكر منافق آخر.
وانظر: الأسماء المبهمة ٥١ في دفع صفة النفاق عن رجل (مبهم) هو الصحابي (حرام بن ملحان) خال أنس بن مالك. وانظر مثله (٤٣٤) رقم (٣٠٧).

(٥) تدريب الراوي ٨٥٤/٣. فتح المغيث للسخاوي.

وذلك مثل: رواية حبيب عن أبي ثابت عند (مسلم)[1] قال: قال رجل لابن عباس: أصحبتَ رسول اللّه ﷺ ما لم نصحبه أو سمعته ما لم نسمع ؟ ! فقال ابن عباس: أنت أطول صحبة لرسول اللّه ﷺ منّي، ولكن سمعتُ أسامة بن زيد يحدث عن النبي ﷺ قال: ((لا ربا إلا في الدين))، وفي لفظ: ((الربا في النسيئة)).

قال الخطيب: هذا الرجل الذي كلّم ابن عباس هو: أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري رضي اللّه عنه، وساق الخطيب بسنده ما يؤيد ذلك.

الفوائد التي تتعلق بالكشف عن المبهمات في المتن والإسناد:

قال الحافظ ابن كثير الدمشقي: المبهم الذي لم يُسَمَّ أو سمّي ولم تعرف عينه، لا تقبل روايته عند أحد علمناه، ولكن إذا كان في عصور التابعين والقرون المشهود لها بالخير، فإنه يُستأنس بروايته، ويُستضاء بها في مواطن[2].

وقال السيوطي: وإن كان المبهم في الإسناد، فمعرفته تفيد ثقته أو ضعفه ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها[3].

ومن هنا نقول: أهم الفوائد المتوخاة من بيان مبهمات الإسناد رفع الإبهام عنه، وكشف حاله من كونه ثقة أو غيره.

قال ابن كثير: فهذا أنفع ما في هذا[4].

قلت: وذلك مثل أن يرد في سندٍ: عن فلان، أو عن أبيه، أو عن أمه، ثم رأينا فلاناً هذا ورد مسمّىً من طريق أخرى فتبيّناه فإذا هو ثقة، أو ممن ينظر في أمره. فهذا كما قال ابن كثير: فهذا أنفع ما في الفوائد المتوخاة من وراء الكشف عن مبهمات الإسناد.

مثاله: رواية حجّاج بن فرافصة[5] عند: أبي داود[6]، والترمذي[7] عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً قال: ((المؤمن غِرٌّ كريم)).

قال أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي: يحتمل أن هذا الرجل هو يحيى بن أبي كثير؛ فقد روى أبو داود والترمذي من حديث أبي بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي اللّه عنه، وذكر الحديث مرفوعاً: ((المؤمن غِرٌّ كريم)).

---

(1) صحيح مسلم ٤٢/٥ باب الربا، و ٤٥/٥ لبيان الناسخ والمنسوخ.
قال النووي في شرح صحيح مسلم ٢٥/١١: إن حديث أبي سعيد الخدري ناسخ لما كان يراه (ابن عمر وابن عباس) لأنهما لم يبلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة، فلما بلغهما رجعا عنه.
(2) ابن كثير: اختصار علوم الحديث ٩٩.
(3) السيوطي: تدريب الراوي ٨٥٤/٣.
(4) ابن كثير: اختصار علوم الحديث ٢٣٧.
(5) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٠٤/٢.
(6) سنن أبي داود ٢٥١/٤ رقم (٤٧٩٠)، والحديث هذا عنده وله تتمة: (والفاجر خبّ لئيم).
(7) انظر: الترمذي رقم الحديث (١٩٦٤).
وانظر: المستفاد لأبي زرعة العراقي، رقم (١٦).

المطلب الرابع

الطرق الموصلة إلى الكشف عن الغوامض والمبهمات

قال الحافظ السيوطي: اعلم أنَّ علم المبهمات مرجعه النقل المحض لا مجال للرأي فيه[1].

ولذلك نصَّ علماء القرآن، وعلماء الحديث على أن المبهم يُعرف بما يأتي:

١ – بوروده مُسمّى في بعض الروايات، مثل: رواية محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، قال: مشيت أنا وفلان إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركتنا ... الحديث[2].

قال الخطيب البغدادي: فلان هذا الذي كُنّي عنه في الحديث هو: أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه[3]، فقد جاء مسمّى في رواية جبير بن مطعم عند (أبي داود)[4]: انه جاء هو وعثمان ... الحديث.

٢ – ويعرف بـ (تنصيص أهل السير والتاريخ) على كثير من المبهمين في الروايات والأخبار.

مثاله: ما ورد في خبر[5] وفد (عبد القيس) جاء فيه: ((وفي القوم رجل أصابته جراحة))، وفيه أيضاً: قال رسول الله ﷺ للأشج أشج عبد القيس: ((إنَّ فيك خصلتين يحبهما الله ...)).

قال الخطيب البغدادي: اسم الأشج: المنذر بن عائذ، واسم الذي كان به (الضربة الجراحة): جهم بن قثم[6].

٣ – أن يعين المبهم الوارد ذكره في الرواية (!) في رواية أخرى.

مثل: رواية أبي هريرة رضي الله عنه، قال: لما توفي رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال قائل: يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس ... الحديث[7].

وعلى الرغم من شهرة الرواية وأن قائل هذه المقولة هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، جاء مسمّى في رواية أخرى: ((قال عمر: يا أبا بكر كيف، تقاتل الناس ...))[8] الحديث.

٤ – أنْ يورد الراوي الرواية وفيها مبهم، والمبهم هو صاحب القصة والواقعة نفسها؛ ستراً لحاله، وقصداً منه بيان عموم الحكم، وأنها ليست خاصة به.

---

(1) الإتقان في علوم القرآن – نوع المبهمات – ١٤٥/٢.

(2) صحيح البخاري – الرواية هذه في ١١١/٤، و ١٧٤/٥ غزوة خيبر.

(3) الأسماء المبهمة ١٩٦ رقم (٩٩).

(4) سنن أبي داود: كتاب الخراج: باب بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوي القربى ١٣١/٢ رقم الحديث (٢٩٨٠). وانظر الأرقام الآتية في (الأسماء المبهمة): (٢٨، ٣١، ٣٢، ٥٣، ٥٩، ٦٩، ١٤٠).

(5) انظر الخبر وتمام القصة في: صحيح مسلم ٣٣/٢ كتاب الإيمان: باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين وتبليغه من لم يبلغه.وهذا الحديث فيه فقه كثير استنبطت منه أحكام كثيرة. انظر موارده في الكتب التسعة وغيرها.

(6) الأسماء المبهمة ٤٣٣ رقم (٢١٠) وقد استوفى المحقق مخارج الرواية ومصادر تعيين المبهمين. وانظر الأرقام الآتية في الأسماء المبهمة: (١٥٠، ١٥٢، ١٥٣). وانظر: شرح النووي لصحيح مسلم ٣٣/٢-٣٥. وانظر: الموتلف والمختلف للدارقطني ٤٧٧٥/٤.

(7) صحيح البخاري ١٩/٩ باب مقاتلة من أبى قبول الفرائض، و ١١٥/٩ باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ. وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٥٠/٢-٦٠، والحديث مخرج في الكتب التسعة وغيرها.

(8) انظر: الأسماء المبهمة ١٩٤ رقم (٩٨). وانظر: الأرقام: (٢١٤، ٢١٥، ٢١٦) فهي من هذا الباب.

مثاله: رواية (وابصة بن معبد الأسدي) عند الدارمي[1]، وأبي داود[2]: ((أنَّ النبي ﷺ أبصر رجلاً في الصف يُصلي وحده، فأمره أن يعيد الصلاة)).

قال أبو بكر الخطيب البغدادي: هذا الرجل المصلي وحده كان وابصة بن معبد الأسدي راوي هذا الخبر عن النبي ﷺ[3]، وساق من الحجة ما يؤيد ذلك.

المطلب الخامس

الدوافع والأسباب التي تحمل الراوي على أن يورد النصَّ أو الإسناد وفيه مبهم

من المعلوم البيّن أنَّ الأئمة الذين نقلوا الأخبار كانت لهم تارات وأحوال شتى في سياقتهم الأحاديث والأخبار والآثار، فمرة ينشطون فيوردون الرواية على وجهها مسندة وعلى نحو ما سمعوا، لا يدعون فيها غموضاً ولا إبهاماً ولا إشكالاً، ولهم تارات دون ذلك، فيرسلون فيها الروايات إرسالاً ولا يذكرون من سمعوها منه[4]، وقد يسمع الراوي الحديث عن أكثر من شيخ ولا ينشط لذكرهم جميعاً، فيختصر في الإسناد، أو يذكر بعضهم، ويبهم الآخرين: شكاً فيهم أيهم حدثه، أو نسياناً لهم، ونحو ذلك.

وما نذكره هنا هو بعض من جملة الأسباب التي دفعت الرواة إلى إبهام من رووا عنهم وهي[5]:

١ – الإبهام للاختصار:

والأمثلة على هذا كثيرة لا يسعنا ذكرها كلها، وإنما نقتصر على بعضها اختصاراً.

جاء في مسند الإمام الشافعي رحمه الله تعالى روايات ذكرها على الإبهام، وقد وضّح الفقيه المحدث الثقة الربيع بن سليمان – تلميذه – ذلك الصنيع فقال: وإنما يُكنّي عن ذكرهم للاختصار.

وفي مسند أبي داود الطيالسي أمثلة كثيرة تدّل على ذلك، منها:

قال أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي: حدثنا شعبة وغيره عن علي بن زيد ... وساق السند، وذكر الحديث.

وقد ثبت أن الذين رووا الحديث مع شعبة بن الحجاج عن علي بن زيد، هم:

سفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة – وهؤلاء الثلاثة – هم من أعلام شيوخ أبي داود الطيالسي، مما يرجح أنه كنّى عنهم بقوله: (وغيره) اختصاراً[6].

---

(1) سنن الدارمي ٢٩٤/١ صلاة الرجل خلف الصف وحده.

(2) سنن أبي داود ١٨٢/١ رقم (٦٨٣). وانظر: الحديث بعد (رقم ٦٨٣) عن غير وابصة الأسدي. وانظر رواية وابصة عند الترمذي رقم (٢٣١).

(3) الأسماء المبهمة ٣٢١. ولا شك أن اقتصارنا على هذه الطرق الثلاثة، إنما هو على أهمها وأشهرها، والطالب النابه يمكنه أن يزيد عليها ولاسيما حين يديم الاشتغال بكتب الرجال والطبقات وكتب الرواية، والله الموفق لكل خير.

(4) انظر: مقدمة صحيح مسلم ٢٥/١-٢٦.

(5) انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٠١/٣.

(6) المبهمون ومروياتهم في مسند أبي داود الطيالسي للدكتور فاضل إسماعيل البصري، رسالة علمية مجازة من كلية العلوم الإسلامية – جامعة بغداد، مطبوعة على الآلة الكاتبة. انظر: ص ٩٠، والحديث في مسند الطيالسي (٢٧٢٣).

٢ ـ الإبهام بسبب النسيان أو الشك أو الاضطراب في تعيين المروي عنه:

وهذا يغلب في قليلي الرواية، والغرباء من المحدثين الذين لم تطل إقامتهم في البلدان التي رحلوا إليها، ولكنهم في أنفسهم هم ثقات، وكذا عند من أخذوا عنهم فهنا يقول الراوي: حدثنا شيخ، أو حدثنا رجل، ولا يسميه؛ لأنه نسي اسمه لبعد المدة بينهما، فيشك ـ مثلاً ـ: أهو عمرو أم عمر، أو: أهو عبد الله أو عبيد الله، ولا يستطيع الراوي الجزم بواحد من ذلك، فيقول: حدثني رجل. ويترجح عندنا أنه أبهمه بسبب الشك في اسمه، وعرف منه ذلك حين سُئل فبيّن.

أو لا يُسمّيه أصلاً، والدافع النسيان فقط، وقد يصرح بذلك فيقول مثلاً: سمعت إنساناً لا أحفظ اسمه يحدث عن: جبير بن مطعم، كما ورد ذلك في مسند أبي داود الطيالسي من رواية النعمان بن سالم عن رجل عن جبير بن مطعم[١].

فهذا الإبهام سببه النسيان، يدل عليه: رواية الإمام أحمد في مسنده عن النعمان بن سالم قال: سمعت إنساناً لا أحفظ اسمه يحدث عن جبير بن مطعم[٢].

وقد يكون الشك من الراوي في اسم من روى عنه: بسبب كثرة من روى عنهم الحديث، فحين أداء الرواية ـ ولا سيما بعد حين ـ يشك بمن روى عنه تلك الرواية، فتحمله الأمانة العلمية ـ الورع والتقوى ـ على عدم نسبة تلك الرواية إلى واحد منهم بعينه، فيقول: عن رجل من الصحابة، من ذلك:

ما أخرجه أبو داود الطيالسي بسنده من رواية يحيى بن وثاب عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ... وذكر الحديث.

وإنما أبهم يحيى بن وثاب شيخه وهو صحابي؛ بسبب الشك؛ لأنه روى عن غير واحد من الصحابة.

والحجة في ذلك:

أن الرواية المبهمة في مسند الطيالسي[٣] جاءت في مسند الإمام أحمد[٤] مذكوراً فيها اسم الصحابي على سبيل الشك، إذ قال: يحيى بن وثاب[٥] عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أظنه ابن عمر.

قلت: لأنه روى عنه وعن ابن عباس رضي الله عنهم جميعاً فشك من أيهما سمع الحديث فصنع ذلك، والله أعلم.

٣ ـ الإبهام بسبب الرغبة عن ذكر اسم المروي عنه:

وذلك:

أ ـ إما لضعفه في الرواية:

---

(١) مسند الطيالسي ٩٤٩، ط الهند ـ المعارف النظامية سنة ١٣٢١هـ.
(٢) مسند أحمد ٨٥/٤ رواية النعمان بن سالم عن رجل.
(٣) مسند الطيالسي: رقم الحديث (١٨٧٦).
(٤) مسند الإمام أحمد ٣٦٥/٥، ط دار صادر.
(٥) انظر: ترجمة يحيى بن وثاب الأسدي في (تهذيب التهذيب) ٢٩٤/١١.

ومنه: ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي[1]: أنّ ابن سيرين ومالكاً كانا يرويان عن (عكرمة) ولا يسميانه، وما ذلك إلا لضعفه عندهما، وطعناً منهما في مذهبه ورأيه.

ب – وقد تكون الرغبة عن ذكر اسمه: صغره، أو كونه قريباً له:

ومنه: ما كان يصنعه الإمام الزهري حين الرواية عن شيخه (سليمان بن أرقم) فكان يغفله ويبهمه ولا يسميه، وقد اعتذر الإمام الشافعي[2] عن الزهري لهذا الصنيع بقوله:

(وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير وثقة الرجال).

إنما يُسمي بعض أصحاب النبي ﷺ ثم خيار التابعين، ولا نعلم محدثاً يسمي أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه (ابن شهاب).

وقال: فأنى تُراه أتى في قبوله عن (سليمان بن أرقم) ؟ رآه رجلاً من أهل المروءة والعقل، فقبل عنه وأحسن الظن به، فسكت عن اسمه، إما لأنه أصغر منه، وإما لغير ذلك[3].

ومنه: صنيع الإمام مالك حين الرواية عن (عبد الله بن إدريس الأودي)، وكان عابداً فاضلاً، غير أن الإمام مالكاً رحمه الله كان يغفل اسمه ويبهمه، ولا يسميه، وإنما يغفل ذلك؛ لكونه أصغر منه سنّاً، كما وضحه الخطيب البغدادي في تاريخه[4]، والذهبي في سير أعلام النبلاء[5].

ج – وقد تكون الرغبة عن ذكر اسمه: كونه من الأحياء، فيضرب الراوي صفحاً عن ذكر اسم من روى عنه.

وقد وقفنا على جملة الأسباب المشخصّة عند البيهقي[6]، والدافعة للشيخين في الإبهام في الرواية سنداً، وكان منها: قوله: (وكان الشافعي يقول: لا تحدث عن حيٍّ؛ فإن الحيَّ لا يؤمن عليه النسيان)، فيحتمل أنه كان يحتاط لنفسه فلا يسمي من يحدث عنه وهو حيٌّ[7].

قلت: فكان يُبهمه حذراً من تكذيبهم له – ولاسيما إذا كانوا من المعمرين، ولا ريب أن هناك طبقة من المحدثين تعرف بـ (من حدث ونسي) وقد جمع فيهم الحافظ الدارقطني جزءاً، وكذا الخطيب البغدادي[8].

د – وقد تكون الرغبة عن ذكر اسمه: القصد والإرادة في إهماله وإخماد ذكره؛ لسوء صنيعه، وشناعة فعلته تلك (!).

---

(1) ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي ٥٦٣/٢ تحقيق الدكتور همام سعيد. وانظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٣٢-٥٣٣.
(2) الإمام الشافعي المطلبي: الرسالة ٤٧٠.
(3) انظر: الرسالة ٤٦٩-٤٧٠.
(4) الخطيب البغدادي ٢٤٠/٩.
(5) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٤٣/٩-٤٤.
(6) البيهقي: مناقب الشافعي، تحقيق: المحدث أحمد صقر ٣٢١/٢.
(7) المصدر نفسه. وانظر: الكفاية للخطيب البغدادي ١٣٩.
القول في الرواية عن الأحياء، ط دار الكتب الحديثة، تقديم شيخنا المحدث محمد الحافظ التجاني.- رحمه الله تعالى – المتوفى سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م بالقاهرة.
(8) انظر: الكفاية ص ٥٤١-٥٤٣.

مثاله: خبر (عمارة بن خزيمة) عند النسائي في (السنن): ((أن رسول الله ﷺ ابتاع فرساً من رجل من الأعراب واستتبعه ليقبض ثمن فرسه فأسرع النبي ﷺ وأبطأ الأعرابي ...)) الحديث.

قال الخطيب البغدادي[1]: الرجل الأعرابي هذا (!) هو سواء بن الحارث. وقيل: سواء بن قيس المحاربي[2].

قلت: وإنما كني عنه إهمالاً لذكره لسوء صنيعه؛ إذ رضي بمساومة القوم له على فرس اشتراه منه النبي ﷺ ونكوله هو عن البيع باليمين (!).

قال السندي في الحاشية على السنن[3]: والمشهور أن رسول الله ﷺ رد الفرس بعد ذلك على الأعرابي فمات من ليلته عنده، والله تعالى أعلم.

٤ – أن يورد الراوي الخبر وفيه مبهم إرادة وقصداً منه للستر على المروي عنه احتشاماً له.

مثاله: خبر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عند مسلم[4]:

قال: (إن عمر بن الخطاب بينا هو يخطب الناس يوم الجمعة دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فناداه عمر: أية ساعةٍ هذه ؟ ...)).

والرجل المكنى عنه: إنما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد جاء موضحاً في الخبر الثاني من رواية أبي هريرة رضي الله عنه: قال: ((بينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان فعرَّض به عمر فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ...)).

والعذر لابن عمر رضي الله عنهما – فيما نرى – أنه أبهم اسم عثمان ولم يفصح عنه إرادة منه وقصداً للستر عليه، واحتشاماً له، والله أعلم.

٥ – أن يبهم الراوي اسم من روى عنه: دفعاً لحب المحمدة والشهرة، وتحقيقاً للإخلاص:

مثاله: رواية أنس بن مالك رضي الله عنه عند (الترمذي)[5]: قال أنس: ((كنا مع رسول الله ﷺ في حلقة ورجل قائم يصلي، فلما ركع وسجد وتشهد ودعا فقال في دعائه: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حيّ يا قيوم ...، فقال النبي ﷺ: لقد دعا الله باسمه العظيم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى)).

قال الخطيب: الرجل – هذا – أبو عياش زيد بن الصامت الأنصاري الزرقي[6]، وساق الخطيب على ذلك حجة ودليلاً.

---

(1) الأسماء المبهمة.

(2) النسائي: السنن ٣٦٦/٧ باب التسهيل في ترك الإشهاد على البيع، رقم الحديث (٤٦٥٦) ترقيم صدقي جميل. وانظر: المطالب العالية للحافظ العسقلاني ٩٢/٤-٩٣. وانظر: موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي ١٠٦/٢. وانظر: ترجمة (خزيمة بن ثابت) في الإصابة ٣٠٣/٣، والطبقات الكبرى لابن سعد ٣٧٨/٤.

(3) حاشية السندي على السنن ٣٦٦/٧.

(4) انظر: صحيح مسلم ٣/٣ كتاب الجمعة / غسل الجمعة. وانظر: الأسماء المبهمة ٢٠٠ رقم (١٠١) فإنه مثله.

(5) الترمذي ٥١٥/٥ جامع الدعوات. وانظر: الحديث ببيان الاسم في غوامض الأسماء لابن بشكوال رقم (٩٠).

(6) الأسماء المبهمة ٨٧. وانظر: تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٣١/٢. وانظر: ترجمة أبي عياش الزرقي في: (تهذيب التهذيب) ١٩٣/١٢.

قلت: ويترجح أنه أبهم في الإسناد لما يعلم من عدم رغبة أبي عياش حب المحمدة والشهرة، والله أعلم.

٦ – أن يورد الراوي الرواية وفيها مبهم في الإسناد: إرادة منه تعظيمه بالوصف الكامل، مما لا يدل عليه الاسم العلم الفرد لو ذكره:

مثاله: ما رواه أبو نعيم بسنده عن: علقمة بن قيس بن عبد الله قال: جاء رجل إلى عمر فقال: جئتك من عند رجلٍ يملي المصاحف عن ظهر قلبه، ففزع عمر فقال: ويحك ! انظر ما تقول ؟ ! قال: ما جئتك إلا بالحق، قال عمر: مَن هو ؟ قال: عبد الله بن مسعود، قال عمر: ما أعلم أحداً أحق بذلك منه ... الحديث.

قال أبو بكر الخطيب: هذا الرجل المخبر عمر هذا الخبر كان " قيس بن مروان الجعفي "[1].

قلت: ونحن أردنا – هنا – الرجل الذي يملي المصاحف نفسه، وهو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقد ذكره قيس بن مروان الجعفي مبهماً، ثم وضحه وبينه، والله أعلم.

٧ – وقد يقع الإبهام في الإسناد، بسبب شهرته عند من روى عنه، وذلك لكونه معروفاً عنده وعند من يحدثهم.

وهذا يغلب في: إبهام الأخوة، والأخوات، والأبناء، والآباء، والأعمام.

وقد مرَّ ذكر بعض الأمثلة في الفوائد التي تتعلق بالكشف عن المبهمات في الإسناد.

٨ – وقد يقع الإبهام في الإسناد، ولا يكون كبير فائدة في تعيينه، فيبقى على الإبهام، وهذا كثير لا يحصره مثال معين.

وهنا لابدَّ لنا من تتمة مفيدة، فنقول:

أغلب الأحاديث التي وردت فيها (المبهمات) يرد فيها مبهم واحد، قد كشف النقاب عنه وأزيل ذلك الإبهام عنه في الغالب ولعل نظرة واحدة في مؤلفات (الغوامض والمبهمات) تؤكد هذه الحقيقة.

وهناك مبهمات لا زالت مبهمة لم تعرف.

المطلب السادس

حكم المبهمات عند المحدثين والأصوليين

ومن أجل أن يتضح حكم المبهمات عند علماء أصول الفقه والحديث، فإنا نقسم الكلام هنا على قسمين:

القسم الأول: حكم الرواية المبهمة من حيث الاتصال والإرسال.

القسم الثاني: حكم التعديل على الإبهام – من غير تسمية المعدَّل –.

---

(1) الأسماء المبهمة ٢٦٨ رقم (١٣١). والخبر عند أبي نعيم: أخرجه: أبو بكر عبد الله بن داود السجستاني في كتابه (المصاحف) ١٣٦-١٣٧، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

القسم الأول: حكم الرواية المبهمة من حيث الاتصال والإرسال

قال الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري رحمه الله تعالى[1]: الرواية إذا وقع فيها (عن رجل) فهي رواية منقطعة.

قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث – في مبحث المنقطع -: ومن العلماء من قال: المنقطع: هو أن يَسقُط من الإسناد رجلٌ أو يذكر فيه رجل مبهم، وعليه جرى الحافظ الترمذي فيما حكاه عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني.

قال الحافظ العسقلاني: إنَّ الإسناد الذي فيه راو مبهم يُعدُّ متصلاً[2].

وهو رأي الجمهور، خلافاً للترمذي[3]، فإنه عنده يكون منقطعاً ليس بمتصل.

وإنما يدخل المبهم في المنقطع – المرسل – إذا لم يعرف ذلك المبهم، ومتى وضح وعرف كان متصلاً، ويحتج به إن كان الرجل ثقة مقبولاً.

نعم: يلتحق المبهم بالمرسل – المنقطع – من حيث الصورة؛ لأن المبهم الواقع في الإسناد لا يعرف حاله، وهو مثل الساقط من الإسناد في الرواية المرسلة، وبالتالي: فالرواية هذه (!) لا تقبل ولا يحتج بها لوجود هذا الإبهام غير المفسر.

ولا يرد المرسل مطلقاً إلا إذا بقي المبهم فيه مستغلقاً من جميع الجهات، فالرواية من هذا الطريق حينئذ ضعيفة لا يحتج بها، وذلك معلوم.

قال الإمام أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بإمام الحرمين: للمرسل صور، منها: أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ، فهذا إضافة إلى الرسول عليه السلام، مع السكوت عن ذكر الناقل عنه، وهذا يجري في الرواة بعضهم عن بعض في الأعصار المتأخرة عن عصر الرسول ﷺ.

وعليه: فإذا قال واحد من أهل عصر: قال فلان، وما لقيه، ولا سمّى من أخبر عنه، فهو ملتحق بالمرسل في صورته الأولى.

ومنها: أن يقول الراوي: أخبرني رجل عن رسول الله ﷺ، أو عن فلان الراوي من غير أن يُسميه.

ومنها: أن يقول: أخبرني رجل عدل موثوق به رضاً عن: فلان، أو عن: رسول الله ﷺ[4].

---

(1) انظر: النكت الظراف مع تحفة الأشراف ٤٢١/٨ (بتصرف).

(2) وانظر: غرر الفوائد المجموحة فيما وقع عند مسلم من الأحاديث المقطوعة ١٢٩، و ١٣٠ بعناية محمد خرشافي، ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٧ – ١٩٩٦، وانظر ١٣٤، و ١٥٣.

(3) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر الدمشقي، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، سنة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م، الطبعة الأولى ص ١٩٩-٢٠١.

(4) وقال الخطيب في كفايته: (قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله – يعني أحمد بن حنبل -: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ فالحديث صحيح ؟ قال: نعم. وانظر ما بعده فإنه مثله. الكفاية ٥٨٥.

قال: وإنما التحقت هذه الصور (بالمرسل) من جهة (الجهالة) فلو ذُكر مَن يُعزى إليه الخبر التحق حديثه بالمسندات.

قال إمام الحرمين الجويني: وذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن الراوي إذا لم يذكر من روى عنه فهو مجهول عندنا وفي حقوقنا، ومن هذا حاله لا وجه لقبول خبره، ولاسيما إذا لم نعرفه مستجمعاً للصفات المرعية لقبول خبره. قال: وإذا سمى الراوي من حدّثه وعدّله، ولم يظهر له على طول الزمن سبب جارح فيحصل به الثقة.

قال إمام الحرمين الجويني: والذي لاح لي أن الشافعي ليس يرد المراسيل، ولكن يبغي فيها مزيد تأكيد، بما يغلب على الظن: من جهة أن الإرسال على حال يجر ضرباً من الجهالة في المسكوت عنه، فرأي الشافعي أن يؤكد الثقة هذا.

قال: وقد عثرت من كلام الشافعي: على أنه إذا لم يجد إلا المراسيل مع الاقتران بالتعديل على الإجمال، فإنه يعمل به، فكأن إضرابه عن المراسيل إذا وجدت المسندات؛ فإنها لا محالة تقدم عليها. والشافعي يقبل المرسل إذا اقترن به ما يقتضي الثقة، وهذا منتهى القول في ذلك[1]، والله أعلم.

القسم الثاني: حكم التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدَّل

اختلف علماء الحديث في أمر (التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدّل)، وصورة هذه المسألة هي: إذا قال الراوي الثقة: (حدثني ثقة، أو من أثق به، ونحو ذلك من غير أن يذكر اسمه).

وتحصّل من مجموع الآراء أن في المسألة أربعة أقوال:

١ ـ أن التعديل على الإبهام من غير بيان اسم المعدّل لا يكفي مطلقاً، وممن قال بهذا: أبو بكر القفال الشاسي، وأبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي شارح رسالة الإمام الشافعي، وأبو إسحاق الشيرازي، وأبو نصر الصباغ، وغيرهم.

وحجتهم: أنه قد يكون ثقة عند من وثقه، وغيره قد اطلع على جرح فيه وبما هو جارح[2].

والقول بعدم كفاية التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدّل، قد صححه واعتمده: أبو زكريا يحيى النووي[3]، والحافظ العراقي[4]، والسخاوي[5]، وغيرهم.

٢ ـ أنه يكفي في التعديل مطلقاً:

---

(1) انظر: البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني ٦٣٢/١، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب ـ كلية الشريعة ـ جامعة قطر. وقد تصرفنا في بعض النصوص ورويناها بالمعنى لاقتضاء البحث منا ذلك. وانظر بقية آراء الأئمة المجتهدين في الموضع نفسه من كتابه.

(2) علوم الحديث لابن الصلاح بعناية الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ص ٢٢٣-٢٢٤.

(3) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي (التقريب) ٣٦٣/٢-٣٦٨.

(4) العراقي: شرحه لألفيته في علوم الحديث ٣١٤/١.

(5) السخاوي: فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٣١٣/١-٣١٦.

وهذا منقول عن (الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت) رحمه الله تعالى، فيما حكاه ابن الصباغ في كتابه (عدة العالم والطريق السالم).

وهو ماش على أصل القائلين بالاحتجاج بالمرسل مطلقاً، فإنهم إذا احتجوا بالمرسل، كان عندهم الاحتجاج برواية ـ هذا ـ أولى؛ لتعديلهم إياه ولو إجمالاً، ولاسيما إذا كان هذا المبهم المعدَّل في (عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير)[1].

٣ ـ أن التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدَّل يكفي إذا صدر عن إمام مجتهد، كالأئمة الأربعة عند جمهور المسلمين، غير أن ذلك يختص بمن وافق المجتهد في مذهبه[2].

قال ابن الصباغ: إن الشافعي لم يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره، وإنما ذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف هو من روى عنه ذلك[3].

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: وهذا اختيار بعض المحققين[4].

ونازع في ذلك الحافظ العسقلاني، فقال: ليس هذا من المبحث؛ لأن المقلِّد يتبع إمامه ذكر دليله أم لا[5]، فالله أعلم.

٤ ـ أن التعديل على الإبهام يكفي إذا صدر عن إمام متبع بشرط أن يكون الإمام المجتهد قد قال: كلُّ من أروي لكم عنه وإن لم اسمه فهو عدل[6]. أهـ

وفي الختام نسوق كلام الخطيب البغدادي إتماماً للفائدة العلمية في التعديل على الإبهام.

قال أبو بكر الخطيب البغدادي: ولو قال الراوي: حدثنا الثقة، وهو يعرفه بعينه واسمه وصفته إلا أنه لم يسمه لم يلزم السامع قبول ذلك الخبر؛ لأن شيخ الراوي مجهور عنده، ووصفه إيّاه بالثقة غير معمول به ولا نعتمد عليه؛ لجواز أن يكون على خلاف الثقة والأمانة إذا سماه لنا. وأولى منه في عدم لزوم قبول خبره: ذلك المجهور الذي يزكه أصلاً في مثل قوله: حدثتُ عن فلان، اللّهم إلا أن يكون رجلاً معروفاً بصحبة رجل والسماع منه مثل: ابن جريج عن: عطاء، وهشام بن عروة عن: أبيه، وعمرو بن دينار عن: عبيد بن عمير ... ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدّث عنه، لكن لا

---

(1) ابن كثير: اختصار علوم الحديث ص ٩٧، و ٢٣٧. وانظر: أسباب اختلاف المحدثين للدكتور خلدون الأحدب ١٠٢/١.
(2) انظر: التبصرة والتذكرة للعراقي ٣١٥/١، فتح المغيث للسخاوي ٣١٣/١.
(3) انظر: التبصرة والتذكرة للعراقي ٣١٥/١، وانظر: تدريب الراوي ٣١١/١.
(4) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٣-٢٢٤.
(5) فتح المغيث للسخاوي ٣١٣/١.
(6) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ٣٣٦/١. ويحسن مراجعة تدريب الراوي؛ فإنه استوفى أطراف المسألة. ومثله: كتاب (أسباب اختلاف المحدثين (للدكتور خلدون الأحدب ٩٩/١-١٠٣، ط الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

مطلقاً، فإن وجد بعد البحث: أنه أدخل بينه وبين من حدّث عنه رجلاً غير مسمى أو أنه أسقطه، ترك حديثه إلا إذا جاء به على وجهه مبينا اسمه وحاله، ذاكراً الذي أسقطه، ويحتج به بشرطه – أي إذا كان ثقة –.

وقال الخطيب أيضاً: وإذا عرفت عين الراوي وعدالته، وجهل اسمه ونسبه، وجب قبول خبره؛ لأن الجهل باسمه لا يخل العلم بعدالته. قلت: بمعنى: لا يقدح بعدالته[1].

هذا والله الموفق.

الخاتمة

وبعد هذا الجولان في المكتبة الحديثية، وقد قمت بجمع شتات هذا البحث وتوسيع دائرته في مطالبه الستة، وضح لنا:

١. أن علماء الحديث اهتموا بنوع المبهمات في المتون والأسانيد وألفوا في ذلك المؤلفات الكثيرة.

٢. وأن اهتمام العلماء ببيان المبهم كان من أجل: الاحتجاج بتلك الرواية إذا وضح المبهم فيها وكان مقبولاً رضاً، أو عدم الاحتجاج بها إذا بقي المبهم مستغلقاً من جميع الجهات ولم نصل في البحث عنه إلى شيء يزيل الغموض والإشكال.

٣. أن البحث بمطالبه الستة يشهد على أمانة العلماء على هذا الدين وأنه لا غرض لهم مع هذا المبهم، وإنما الدافع في البحث عنه: الحرص على الدين من أن يكون ناقل الخبر مجهولاً أو مقدوحاً في عدالته.

٤. أنا في بحثنا هذا ميزنا المتن والإسناد، فذكرنا ما يتعلق بفوائد الكشف عن مبهمات المتن، ثم فصلنا القول فيه – وكذا ذكرنا فوائد الكشف عن مبهمات الإسناد وفصلنا القول فيه بينما الذي وجدناه في كتب علوم الحديث كان الكلام مقتضباً ومتداخلاً غير مميز.

٥. أنا بسطنا ونشرنا مسائل هذا النوع من علوم الحديث للطالب المبتدئ، وهذا عندي في غاية الأهمية.

٦. تبيّن لنا من خلال البحث، أن من مظانّ البحث عن هذا النوع من علوم الحديث هو: المرسل، والمدلس، ورواية المجهول، وكذا الإجازة للمجهول، والمنقطع، عند من يفرق بينه وبين المرسل، والمبهم يأخذ حكم هذه الأنواع إذا لم ترد الرواية المبهمة مفسرة من طريق أخرى، هذا والله ولي التوفيق.

وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا وحبيبنا محمد الذي كشف الله به الظلمات، وجلّى به المبهمات، وعلى آله وصحبه وكل من آمن به إلى يوم الدين – آمين –.

---

(1) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٥٣١-٥٣٣ بشيء من التصرف. **قلت**: وقد وقع عند الخطيب في الكفاية من الكلام في مبحث (التدليس) ما له شبه كبير في مبحث المبهمات لاسيما في (الحكم) عليهما، والأسباب الدافعة لكل من التدليس والإبهام. وانظر: الصفحات (٥١٥، ٥١٧)، و كذا (٥٣٧). هذا .. ورأيت الخطيب في كفايته قد جمع بين الجهالة والإبهام حين تحدث عن رواية المجهول، وقال: وقلّ من يروي عن شيخ فلا يسمه، بل يكني عنه إلا لضعفه وسوء حاله. أهـ.وتقدم ذكره في: الأسباب والدوافع. **قلت**: وهذا بيان للأسباب الدافعة للإبهام فتأمل. انظر: الكفاية ٥٣٢، ٥٣٧.

المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر – القاهرة.

٢. أسباب اختلاف المحدثين للدكتور خلدون الأحدب، ط الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٣. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي، ط الخانجي – مصر ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٤. الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط السعادة – مصر.

٥. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر الدمشقي، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، سنة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م، الطبعة الأولى.

٦. اختصار علوم الحديث لابن كثير، ط معز – بغداد.

٧. البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي، ط دار الفكر – بيروت.

٨. البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب – كلية الشريعة – جامعة قطر.

٩. التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي، ط فاس – المغرب، بعناية محمد بن الحسين العراقي سنة ١٣٥٤هـ.

١٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (التقريب) للحافظ السيوطي، بعناية أبي قتيبة الفاريابي، مطبعة الكوثر، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، بيروت.

١١. تذكرة الحفاظ للذهبي، مصورة، المعارف العثمانية – الهند، دار إحياء التراث – بيروت.

١٢. تفسير القرآن العظيم لابن كثير الدمشقي، ط عيسى الحلبي – القاهرة.

١٣. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق في مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي، بعناية الشيخ المحدث راغب الطباخ الحلبي، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية.

١٤. تهذيب التهذيب، مصورة – المعارف العثمانية – الهند، بيروت.

١٥. تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر للعلامة عبد القادر بدران.

١٦. جامع الترمذي (محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي)، ط دار إحياء التراث – بيروت، تحقيق أحمد شاكر وآخرين بعده.

١٧. الرسالة للإمام الشافعي المطلبي، ط مصطفى الحلبي – مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ – ١٩٤٠م، بعناية أحمد شاكر المحدث.

١٨. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الفكر – بيروت، ترقيم صدقي جميل.

١٩. سنن الدارمي، ط بيروت، بعناية الدهان.

٢٠. سنن النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ترقيم صدقي جميل.

٢١. سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بعناية شعيب الأرناؤوط.

٢٢. شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام سعيد.

٢٣. شرح الحافظ عبد الرحيم العراقي لألفيته في علوم الحديث، ط فاس – المغرب، بعناية محمد بن الحسين العراقي (ت ١٣٥٤هـ).

٢٤. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، ط محمد علي صبيح، القاهرة – مصورة تركيا.

٢٥. صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري، ط مصطفى الحلبي – القاهرة.

٢٦. الطبقات الكبرى لابن سعد، ط دار صادر – بيروت.

٢٧. علوم الحديث لابن الصلاح بعناية الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط دار الكتب العلمية ١٩٧٤م.

٢٨. غرر الفوائد المجموعة فيما وقع عند مسلم من الأحاديث المقطوعة، بعناية محمد خرشافي، ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٢٩. غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري، بعناية الدكتور عبد الله الجبوري، ط الأوقاف العراقية.

٣٠. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، ط عالم الكتب، بعناية عز الدين علي السيد وزميله.

٣١. فتح الباري، ط مكتبة الصفا، بعناية محمود بن الجميل، ط دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٢. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٣. الكفاية للخطيب البغدادي، ط دار السعادة – نشر دار الكتب الحديثة، تقديم شيخنا المحدث محمد الحافظ التجاني رحمه الله تعالى، الطبعة الأولى.

٣٤. لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الأفريقي، ط دار لسان العرب – بيروت.

٣٥. المؤتلف والمختلف للدارقطني، بعناية موفق عبد القادر، ط دار الغرب الإسلامي.

٣٦. المبهمون ومروياتهم في مسند أبي داود الطيالسي للدكتور فاضل إسماعيل البصري، رسالة علمية مجازة من كلية العلوم الإسلامية – جامعة بغداد، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

٣٧. مختار الصحاح للرازي المتوفى سنة (٦٦٦هـ)، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩م.

٣٨. مسند الإمام أحمد، ط دار صادر.

٣٩. مسند الطيالسي، ط الهند – المعارف النظامية سنة ١٣٢١هـ.

٤٠. المصاحف لأبي بكر عبد الله بن داود السجستاني في كتابه (المصاحف)، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤١. المطالب العالية للحافظ العسقلاني، ط دار الوطن، بعناية أبي بلال غنيم بن عباس ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٤٢. المقدمة لكتاب الخطيب البغدادي (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) بقلم الدكتور عز الدين علي السيد، ط الخانجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٤٣. مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق: المحدث أحمد صقر.

٤٤. منهج النقد - في علوم الحديث – للدكتور نور الدين عتر، ط دار الفكر – دمشق.

٤٥. موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، ط مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

٤٦. النكت الظراف للحافظ العسقلاني مع تحفة الأشراف للحافظ المزي، ط المكتب الإسلامي، الدار القيمة – الهند.

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة
أعضاء لجنة التحكيم	١
الأفتتاحية	٢
شيخ الإسلام ابن تيمية	٣ -٢٧
ظاهرة الأطلال في الشعر العربي	٢٩ ـ ٥٩
إسناد الكتب السماوية الثلاثة	٦٠ ـ ٧٩
التفرقة بين الأولاد	٨٠ ـ ١٠٢
مخالفات أبي الحسن	١٠٣ ـ ١٥٦
الاتجاهات الأسلوبية	١٥٧ ـ ١٦٨
أبو عبيد القاسم	١٦٩ ـ ٢٠٢
حكم التقليد عند الأصوليين	٢٠٣ ـ ٢١٤
الإبهام عند المحدثين	٢١٥ ـ ٢٣٧

طبع بمطبعة هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني